PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm**
DATE:	**19-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**550,000**
TITLE :	**Medical Syndicate calls for community dialogue regarding civil service law**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**Syndicate News**
REPORTER:	**Saeed Ali**

«الأطباء» تطالب بـ«حوار مجتمعى» حول «الخدمة المدنية»

كتب- سعيد على،

طالبت نقابة الأطباء، والنقابات المهنية، مجلس النواب، بدعوة ممثلى النقابات ومنظمات المجتمع المدنى لشرح أسباب اعتراضهم على قانون الخدمة المدنية.

وقالت الدكتور منى مينا، وكيل النقابة، فى مؤتمر نظمته النقابة أمس، بدار الحكمة، بحضور ممثلين للنقابات المهنية، ومشاركة النائب خالد عبدالعزيز، عضو لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، إن النقابة أجرت دراسة مقارنة بين مشروع قانون الخدمة المدنية التى تقدمت به الحكومة مع القانون السابق، وتوصلت لوجود مواد أسوأ مما كانت عليه فى القانون الماضى، بالإضافة إلى وجود بعض المواد السيئة دون إجراء أى تعديل عليها.

وعابت «مينا» على الحكومة عدم طرحها القانون للحوار المجتمعى والاستماع إلى النقابات ومنظمات المجتمع المدنى ليكون القانون قابلا للتطبيق وقادرا على تطوير الجهاز الإدارى، مشيرة إلى أن وجود استثناءات لبعض الجهات الحكومية التى لا ينطبق عليها هذا القانون أمر مرفوض ويسيء للقانون، وأنه لابد من تطبيقه على الجميع، دون استثناء أى فئة أو جهة.

وأكدت ضرورة أن تكون العلاوة الدورية مرتبطة بمعدل التضخم، فلا يمكن أن تكون العلاوة الدورية ٣٪ من الراتب الأساسى فى وقت تصل فيه معدلات التضخم إلى ١٢٪، ما يؤدى إلى تآكل جزء كبير من الدخل السنوى ويجعله يخسر ما يقرب من ٨٪ من قيمة دخله.

وأشارت إلى أن مشروع القانون الحالى يطلق يد الإدارة فى كل شىء، فيما يتعلق بالترقيات وغيرها من الأمور الداخلية، لافتا إلى أن تقرير الكفاءة لابد أن يكون من خلال لجنة ممثلة بعضو نقابة.

وقال الدكتور إيهاب الطاهر، الأمين العام لنقابة الأطباء، إن الحكومة تطالب الموظفين الصغار أصحاب الرواتب الضعيفة بتحمل ضريبة الإصلاح فى وقت تعفى فيه أصحاب الرواتب المميزة من تحمل أى شىء، واستثنائهم من هذا القانون، مطالبا بأن تكون العلاوة الدورية ١٠٪ من إجمالى الأجر وليس الراتب الأساسى.

وطالب «الطاهر» بتطبيق مادة العلاوة الدورية على أصحاب الرواتب العالية بحد أقصى لا يتجاوز من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه، وأشار إلى أن هناك عملية إعاقة للترقية حيث ينص القانون على عدم جواز ترقية أى موظف صدر ضده إنذار، ما يعرض الموظف الذى يتأخر عن عمله مثلا لتأخير ترقيته طوال عمره.

واعتبر أن قانون الخدمة المدنية السابق مازال معمولا به حتى الآن، ولم نجد تحسينا فى الجهاز الإدارى للدولة بل وجدنا عجزا فى رواتب الموظفين فقط.

من جانبه قال النائب خالد عبدالعزيز إن هناك تعديلات على القانون أجرتها لجنة القوى العاملة أصلحت كثيرا من العيوب المذكورة، مشيراً إلى أن القانون السابق تم إلغاؤه على الورق فقط لكنه مازال معمولا به إداريا وليس ماليا.

وأكد عبدالعزيز أنه طلب أن يطبق القانون على جميع الهيئات وعدم استثناء أى فئة، مشيرا إلى أن المستشارين يحصلون على ثلث موازنة الأجور، وأن هذه معلومة مؤكدة لديه، لافتا إلى أن القانون الجديد سوف يمنع المستشارين من العمل فى أكثر من جهة واحدة من خلال نص واضح.

وشدد عبدالعزيز على أن هناك تعديلات كبيرة داخل اللجنة فيما يتعلق بالتعيين والترقية، لإصلاح أخطاء القانون السابق.